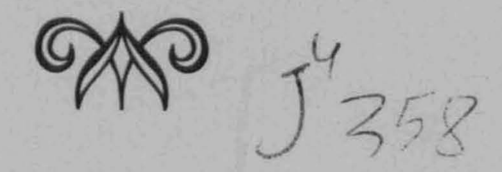
Bulletin Economique et Social du Maroc

Nouvelle série, n° 167, Juin 2010

Publication de L'Institut Universitaire de la Recherche Scientifique



Constitution et constitutionalisme au Maroc 1908-2008

Coordination :
Rachid YECHOUTI



35 DH

ظروف نشأة الحركة الدستورية بالعالم الإسلامي "المغرب نموذجاً"

لطيفة الكندوز

ملخص

سأحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على جذور الحركة الدستورية بالمغرب، وخيوطها المحركة سواء الداخلية منها أو الخارجية، وذلك في ثلاث نقط أساسية:

- الظروف التاريخية التي أفرزت المشاريع الدستورية بالمغرب أواخر القرن 19 وبداية القرن 20.
- التطورات الداخلية المحركة لفكرة الحكم الدستوري.
- العوامل الخارجية المساعدة على تأسيس مشروع دستور بالمغرب.

منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، دبّت اليقظة السياسية لدى الشعوب الإسلامية، التي بدأت تشعر بأن الأنظمة السائدة بها من نظم العصور الوسطى، قد وصلت إلى نهايتها ولم تعد صالحة لمسايرة العصر، خصوصاً بعد انتشار المبادئ السياسية الغربية المصاحبة للثورة الإنجليزية والفرنسية، والمبنية على الديمقراطية والمساواة وتحرر الشعوب من الحكم الفردي. وقد ظهر حينها تياران :تيار تقليدي محافظ يرفض أي إصلاح يروم المسّ بنظام الدولة، ويمثله مجموعة من الوزراء ورجال الحكم والعلماء الموالين للسلطة، وتيار متجدد إصلاحي يسعى إلى إحداث إصلاحات جذرية في أنظمة

الحكم، يمثله المثقفون المتنورون المتأثرون بالتجربة اليابانية، وبأفكار الثورة الفرنسية. وفي هذا الإطار يدخل مشروع الدستور كمطلب إصلاحي موجه للحكام المسلمين، كحل لإعادة بناء صرح الأنظمة المنهارة التي فقدت الكثير من مقوماتها وأسس استمرارها من جهة، ولمواجهة الغزو الأجنبي الذي كان حينها يهدد العالم الإسلامي من جهة أخرى.

الظروف التاريخية التي أفرزت المشاريع الدستورية في العالم الإسلامي

إن المسألة الدستورية ظلت مدار أخذ وردّ منذ فترة طويلة بين الحكام والرعية، بل تحولت إلى صراع بين القوى الناشئة والقوى المحافظة بقيادة السلطة الحاكمة. تراوحت فيه مواقف الأمم بين المطالبة السلمية والاحتجاجات العنيفة التي تحولت إلى حركة تمرد وثورة، دفعت الحكومات إلى الاستجابة لبعض مطالب الرعايا بقبول فكرة الدستور.

فالأفكار الإصلاحية التي كان يدعو إليها المصلحون في الشرق الإسلامي كجمال الدين الأفغاني والكواكبي ورفاعة الطهطاوي، لم تكن تخلو من توجيه للإصلاح السياسي، والتي كانت لها آثار كبيرة في ترويج الفكرة الدستورية بالعالم الإسلامي. وهكذا جاء مشروع دستور 1861 بتونس التي كانت أول دولة عربية وإسلامية عرفت دستوراً بالمفهوم العصري، أما في تركيا فقد ظهرت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في السلطنة العثمانية عدة حركات تحرّر :كتركيا الفتاة والاتحاد العثماني والاتحاد والترقي... وضمّت هذه الحركات شخصيات من مختلف شعوب السلطنة العثمانية. وقد طرحت هذه الحركات والجمعيات تصورات مختلفة لإصلاح الدولة العثمانية، التي كانت تعيش فساداً سياسياً كبيراً وأزمة مالية كبيرة، مع ازدياد حدة المنافسات والاحتكارات والاستثمارات الأوربية.

"لقد تنوعت المقترحات والأساليب بتنوّع روادها ورجالاتها، وبالرغم من اتفاقهم جميعاً على ضرورة" الإصلاح"، إلا أن وجهات النظر التي طرحوها فيه، كانت على طرفي نقيض :بعضها دعا إلى التخلي التام عن الماضي والتراث وتبنّي

جميع الأفكار والمثل العليا الغربية، وبعضها الآخر نادى بإعادة تشكيل النظام التقليدي في الإسلام..."[1]

حاول السلطان عبد الحميد (1876-1909) إخراج الدولة من أزمتها باتخاذه عدة إجراءات تحديثية لم تنجح البتة، لا على مستوى التشكيلات السياسية والاقتصادية، ولا على مستوى تغيير البنية الاجتماعية[2]، لكون هذه الإصلاحات لم تكن عميقة جذرية، بل كانت سطحية صورية. لذا تمكنت الجماعات التحررية السابقة الذكر من ترويج فكرة الحكم الدستوري، ومارست نشاطاً مكثفاً لإدخاله في الدولة العثمانية باعتباره الحل الوحيد - من وجهة نظرها - لوقف انهيار الدولة، ويبدو أن هذا المطلب كان مطلباً شعبياً لم يستطع السلطان الوقوف أمام هذا التيار ونزل عند رغبة الأمة وأصدر الدستور (سنة 1876)[3]، لكنه ما لبث أن أوقف العمل بالدستور وحلّ البرلمان عام 1878، وطارد الكثير من أعضائه وأمر بنفي عدد منهم[4]، مما زاد في تفاقم الأوضاع داخل الدولة العثمانية التي وصلت الحضيض في بداية القرن العشرين، وقد بدأت الأفكار التحررية وبعض الشعارات كالحكم للشعب، والدستور، والعدالة، تظهر باستمرار على لسان المثقفين وعلى صفحات الجرائد، معارضة للنهج السياسي والإداري والاجتماعي الذي كانت تعيش عليه البلاد. فتفجّرت الثورة سنة 1908، والتي جاءت للإطاحة بالاستبداد الحميدي على يد قوة عسكرية حرصت على القيام بها جمعية الاتحاد والترقي. وفي 23 من يوليو 1908[5]، استسلم عبد الحميد للثوار وأعلن إعادة العمل بدستور 1876، والحياة النيابية وإلغاء الرقابة والجاسوسية وإجراء الانتخابات لـ"مجلس المبعوثان".[6] وقد أطلق على هذا

---

[1] الدكتور سيّار الجميل، **العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أكتوبر 1997، ص. 39.

[2] نفسه، ص. 96.

[3] أطلق عليه اسم "المشروطية الأولى" بفعل تقييد صلاحيات السلطان المطلقة بحدود، وكذا تحديد الحقوق العامة لرعايا الدولة. أنظر في ذلك:

- Doustour-I- Hamidi, Appendice a la Législation Ottomane, **le journal Thraki**, cinquième partie, 1878.

[4] محمد سهيل طقوش، **العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، دار بيروت المحروسة، 1415 هـ/ 1995م، ص. 524.

[5] يعرف باسم "المشروطية الثانية".

[6] وهو البرلمان الذي كان يطلق عليه اسم "مجلس المبعوثان"، لكونه يتكون من مجلسين: مجلس الأعيان ومجلس النواب.

التمرد العسكري اسم "الانقلاب الدستوري"[7]، وقوبل إعلان الدستور بابتهاج بالغ في كافة أنحاء الإمبراطورية.

وقد تزامنت هذه الحركة الدستورية العثمانية، مع ما عرف بثورة الدستور الإيراني (1906-1908)، ومشروع الدستور المغربي 1908.

دوافع ظهور المشاريع الدستورية بالمغرب

منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أخذ المغاربة يصطدمون أكثر بعواقب التخلف، بحيث أخذت تتفجر أمامهم مشاكل تلو أخرى في عقر دارهم، ومع تدخل الأجانب وتزايد ضغوطهم وافتضاح أطماعهم، أخذ الوعي يزداد بضرورة الإصلاح والتغيير، وأصبح المغاربة أكثر وعياً بضرورة التطور والخروج من وتيرة الركود والجمود.

ومما لاشك فيه أن الكتابات السفارية قد أشاعت في بعض الأوساط الثقافية والسياسية المخزنية، أفكاراً عن الحركة الدستورية الغربية، مما جعلها مصدراً أساسياً من مصادر الحركة الدستورية المغربية التي عرفت مداً متنامياً طيلة العقد الأول من القرن العشرين. تلك الحركة التي نشأت على شاكلة رد فعل وطني على تفسخ الدولة والمجتمع المغربيين وتنامي نفوذ القوى الأوربية في صنع المصير المغربي خاصة بعد مديونية المغرب الثقيلة ونجاح تلك القوى في تسوية نزاعاتها حول المغرب. وهكذا نشأت الحركة الدستورية المغربية مطالبة بوضع حد للاستبداد بنوعيه: الداخلي المتمثل في استبداد الحكام بالرعية، والخارجي المتمثل في ضغوط الأجانب من أجل الاستبداد بشؤون المغرب وسلبه حريته[8].

بالرجوع إلى أوضاع المغرب التي فجرت هذه الحركة الدستورية، نربطها بوفاة السلطان الحسن الأول يوم 3 ذي الحجة 1311 هـ /6 يونيو 1894م، وتدبير الحاجب أحمد بن موسى المعروف بـ"باحماد"، أخذ البيعة للابن الأصغر

[7] طقوش، مرجع سابق، ص. 535.

[8] عبد السلام حيمر : "أصول فكرة الحرية وحقوق الإنسان في الثقافة المغربية الحديثة والمعاصرة"، مجلة مكناسة، عدد 10، سنة 1996، ص. 185.

للسلطان وهو المولى عبد العزيز الذي لم يتجاوز عمره حينها أربع عشرة سنة، حيث ما لبث الحاجب أن تولى الصدارة العظمى، واستبد بالحكم لنفسه وأصبح يحكم المغرب باسم المولى عبد العزيز[9]، بعد أن أبعد عن السلطة كل مخالف له، ووزع المناصب بين أفراد أسرته، حيث عين أخاه إدريس حاجباً، وأخاه سعيد وزيراً للحرب، وبعث أخاه امحمد سفيراً إلى فرنسا.

تميزت سياسة باحماد الذي أصبح يلقب بالوزير والفقيه[10]، بالتشدد الزائد والتطرف في العقاب، وبقمع كل مبادرة للاحتجاج على ابتزاز أعوانه لأموال الناس بالقوة ودون موجب شرعي، مما زاد في تعميق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وعلى كل فإن أحوال المغرب ظلت مستقرة تحت حكم باحماد بل كان في سياسته الخارجية أكثر حزماً وتشدداً في التصدي للسياسات الأجنبية في المغرب، سالكاً في ذلك نهج السلطان الحسن الأول اتجاه الدول الأوربية، حيث" أنه قلل نفوذ الأجانب جداً ...".[11]

وعندما توفي أبا حماد سنة 1900، خلف تركة ثقيلة بالمشاكل للمولى عبد العزيز الذي وجد نفسه وهو يباشر مهامه لأول مرة في وضعية صعبة، حيث عرف المغرب" من الأهوال والشدائد ما يشيب له الرضيع"[12]. فبيت المال فارغ من جهة، والحاجات كثيرة وملحة من جهة أخرى، والدول الأجنبية ازدادت جسارتها على المغرب وعلى حكومته إذ أصبحت تتدخل في شؤونه الداخلية، وكل واحدة تقدم مشروع إصلاح وهي في الواقع تعارض كل إصلاح يستعيد به المغرب قوته ومناعته.[13]

---

[9] أنظر في ذلك: محمد بن الحسن الحجوي، **تقييد في خبر دولة المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ**، م، خ.ع، تحت رقم ح 128.

[10] زين العابدين العلوي، **المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني**، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2008، ص 225.

[11] الحجوي، مرجع سابق، ص. 25.

[12] محمد بن الحسن الحجوي، **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، الجزء الثاني، د.ت، ص. 382.

[13] انظر في ذلك:

- Miège (J.L), **Le Maroc et l'Europe 1830-1894**, Edit. P.U.F, Paris, 1961-1963, cinq tomes.

حاول المولى عبد العزيز الخروج من هذه الأزمة بإدخاله بعض الإصلاحات على شؤون البلاد الداخلية بالحد من المظالم الاجتماعية، محاولاً في نفس الوقت تحسين علاقات المغرب مع أوروبا. لكن قلة خبرته وتجربته جعلت محاولاته الإصلاحية سبباً في انتشار الثورات، كانت أخطرها ثورة بوحمارة[14]، التي استمرت حوالي تسع سنوات، تكبد الجيش المخزني خلالها العديد من الهزائم، مما أرهق ميزانية الدولة ومس من هيبة السلطان والمخزن، بالإضافة إلى المشاكل المالية المستعصية التي واجهتها الدولة ببيت مال فارغ اضطرت معها إلى الاقتراض من فرنسا (نونبر 1902) ومن بريطانيا (مارس 1903) وإسبانيا (ماي 1903). وخلال سنة 1904 أصبح المغرب مضطراً للاقتراض من جديد لتسوية قضية الديون السابقة من جهة ولتوفير حاجيات المخزن الملحة من جهة أخرى. فلجأ إلى الاقتراض من البنوك الفرنسية بفوائد عالية اعتبرتها فرنسا أنجع وسيلة لبسط هيمنتها وجعل البلاد في قبضتها[15]. وهذا ما عبرت عنه التقارير الفرنسية بصراحة "إن وسائل العمل هذه قوية من أجل إخضاع المخزن لنا دون اللجوء إلى قوة السلاح. إن الاقتراض هو الذي سيمنحنا إياها بواسطة التسلسل العادي لنتائجه..."[16].

وقد قاوم السلطان المولى عبد العزيز بشدة الشروط الفرنسية للقرض، حيث أحس بخطورتها على استقلال البلاد، لكنه اضطر للموافقة (في 27 ربيع الأول عام 1322 هـ/ 12 يونيو 1904)، بعد أن مورست عليه ضغوط من طرف أغلبية وزرائه.[17]

---

[14] أنظر في ذلك :
- محمد الخلوفي، **بوحمارة من الجهاد إلى التآمر من سنة 1900 إلى 1909**، دار نشر المعرفة، الدار البيضاء، 1993.
- المختار بلعربي، دور **"الروكي الجيلالي" من خلال بعض الوثائق الأجنبية**، ندوة المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912، مطبعة فضالة، المحمدية، 1989، ص. 73-76.

[15] آسية بنعدادة، **الفكر الإصلاحي في عهد الحماية (محمد بن الحسن الحجوي نموذجاً)**، منشورات المركز الثقافي العربي، 2003، ص. 37.

[16] أورد التقرير زين العبدين العلوي، مرجع سابق، ص. 266، نقلاً عما ورد عند:
-P. Guillen, **Les Emprunts marocains 1902-1904**, Paris, éd, Richelieu, p 117.

[17] المرجع السابق، ص. 269 وانظر نص العقد عند عبد الرحمان بن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوية، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشادلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1420 هـ/1999 م، ص. 279-296.

وعلى هذا الأساس انطلقت حركة مكونة من علماء متفتحين ومثقفين ووجهاء، تنادي بالإصلاح لجعل أجهزة الدولة قادرة على رد الخطر الاستعماري الذي كان يهدد استقلال البلاد وثقافاتها وهوية أبنائها، وهذه الحركة شكلت تياراً إصلاحياً مجدداً كان يرى بأن أفضل وسيلة لمقاومة التغلغل الأجنبي هو المبادرة إلى إصلاح الأوضاع المتردية.

وقد حاول المولى عبد العزيز العودة إلى سياسة الإصلاح باتخاذه لخطوة جريئة وجديدة في التنظيمات المغربية ونعني بها الدعوة إلى جمع "مجلس الأعيان[18]."حيث دعا من خلالها" كل قبيلة إلى تعيين أفراد من كبرائها وأعيانها ممن يثقون بهم ويأتمنونهم على دينهم وأعراضهم ومالهم ويرتضونهم وكلاء عنهم... ويوجهونهم إلى حضرة السلطان بقصد اجتماعهم على المفاوضة لعلاج هذا الأمر الملم والخطب العارض المهم، لتكون المشاورة فيه بين جميع أعيان الرعية إذ أن المشورة في الأمر العام أمر مطلوب..." يقول المولى عبد العزيز[19].

وهي دعوة إصلاحية مهمة، تعترف صراحة بحق الشعب في تسيير شؤونه العمومية ومراقبتها والسهر عليها. لذا حينما تقدمت فرنسا بمطالب إصلاحية للسلطان سنة 1905 وغايتها من ذلك الضغط على المخزن لقبول مشروعها الإصلاحي حتى تصبح مشرفة على تنفيذ الإصلاحات في ميدان الإدارة والمالية والجيش أي تصبح مشرفة على تسيير دواليب الدولة، فوجئ المبعوث الفرنسي (سان روني تاياندي St René Taillandier)[20] بأن الرد لم يكن تقليدياً على طريقة الأخذ والرد، بل أن جواب المولى عبد العزيز كان معناه: إن مطالبك واقتراحاتك سنعرضها على مجلس وطني مغربي ليقدم جوابه عنها باسم الأمة المغربية بأسرها، لا باسم الجهاز الحاكم وحده[21]. وعندما سأل السفير الفرنسي

[18] أنظر في ذلك:
- علال الخديمي، **المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947**، مطبوعات إفريقيا الشرق، 2002، ص. 27-53.
- Charles André Julien, **Le Maroc face aux impérialismes 1415- 1956**, éd. J. A Paris, 1978, p 64.

[19] محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985، الجزء الثاني، ص. 206. وأوردها أيضاً:
- عبد الكريم غلاب، **التطور الدستوري والنيابي في المغرب من سنة 1908 إلى سنة 1977**، الدار البيضاء، 1978، ص. 110.

[20] انظر نص كتاب السفارة الفرنسية عند ابن زيدان، **العلائق السياسية...**، مرجع سابق، ص. 296-297.

[21] المنوني، مرجع سابق، ص. 191-192.

السلطان عن مصير المشروع الذي تقدمت به فرنسا، أخبره "بأن مصير المشروع مرتبط بقرار المجلس"[22].

وتشير الوثائق بأن المجلس ناقش بكل جد وحزم مذكرة المبعوث الفرنسي وانتهى إلى رفض المطالب الفرنسية، لرفض المغاربة لأي إصلاح يأتي من الغرب "بلاد الكفر"[23] وعلى أساس هذا القرار بنى السلطان عبد العزيز جوابه الرسمي بعدم الموافقة على أي إصلاح في المغرب، بواسطة دولة أجنبية.

لكن لماذا لم يحافظ على هذا المجلس ويستمر كمؤسسة وطنية؟ هل يرجع ذلك لصغر سن السلطان وعدم توفره على التجربة الكافية؟ أم يرجع لتضايق الدائرة المخزنية من هذا الجهاز الذي أصبح يمارس اختصاصات واسعة داخل الدولة؟ أم هي الظروف المحيطة بمشاكلها وأزماتها لم تسمح لاستمرار هذا الجهاز؟[24].

وقد آل الأمر أخيراً إلى عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء (16 يناير 1906)، الذي عجلت قراراته المفروضة على السلطان بانهيار صرح المخزن العزيزي وانتزاع فرنسا لتفويض أوربي مستند إليه لترسيخ وجودها، وهذا ما كانت تحلم به منذ الاتفاق الودي لسنة 1904.[25]

دعا ميثاق الجزيرة الذي صدر في أبريل 1906، إلى احترام سيادة المغرب، ومنح لجميع الدول الأوربية حق المساواة الاقتصادية، بيد أنه اعترف لفرنسا بالمصلحة الخاصة، ومنحها حق تنظيم شرطة الموانئ، بالاشتراك مع اسبانيا، وأعطاهما الأولوية في إنشاء بنك للدولة المغربية.[26]

---

[22] غلاب، مرجع سابق، ص.111.

[23] أصدر علماء فاس حينها فتوى جاء فيها "إن الأجانب هم سبب همومنا، وإليهم يرجع تأخرنا وفوضانا وصراعاتنا الداخلية وفقدان استقلالنا وخرابنا، فأي نفع أتونا به، وما هي العلوم الجيدة التي علموها لنا، وما هي الفائدة التي استفدناها منهم، لقد صرفنا عليهم ثرواتنا، وقد خضعونا ونشروا بيننا الفساد". أنظر موقف العلماء من المشروع الفرنسي عند: الخديمي، مرجع سابق، ص. 31-36.

[24] محمد زنيبر، **المعنى التاريخي لدعوى مجلس الأعيان**، ندوة المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912، الجامعة الصيفية، يوليوز 1987، ج. 2، ص. 204-206.

[25] الطيب الأزرق، مشروع دستور جماعة "لسان المغرب" دراسة تحليلية -نقدية، **مجلة تاريخ المغرب**، ع1، فبراير 1981، ص. 107.

[26] انظر ما جاء في مقررات المؤتمر عند :

- Tardieu (A), **La conférence d'Algésiras, histoire diplomatique de la crise marocaine**, F. Alcan, Paris, 1909.

- الخديمي، مرجع سابق، ص. 95 ؛ و**مجلة تاريخ المغرب**، عدد 62، 1982، ص. 119.

كل هذا جعل سلطة الدولة هشة عاجزة عن متابعة القضايا بحزم وحل المشاكل الجوهرية. فكانت موافقة المخزن على شروط الجزيرة بداية لتمردات شعبية على الغزاة وعلى الحكام العاجزين.[27]

وقد استغلت فرنسا هذه التمردات لاقتطاع أجزاء من البلاد، فاتخذت حادثة مقتل الطبيب الفرنسي موشان بمراكش، ذريعة لاحتلال مدينة وجدة في 28 مارس 1907، كما استغلت حادثة مقتل بعض العمال الفرنسيين بمرسى الدار البيضاء، لترسل أسطولها لقنبلة المدينة ثم احتلالها في غشت 1907.[28]

نتيجة لذلك، ثار المغاربة ضد المحتلين، وضد المخزن واعتبروه عاجزاً متواطئاً مع المحتل. وقد تزعم العلماء حركة التمرد هذه برئاسة الكتانيين الذين اعتمدوا على الصحافة، وخاصة صحيفة "الطاعون" التي أصدرها محمد بن عبد الكبير الكتاني سنة 1324 هـ/1906 م بفاس، والتي كانت تهدف إلى نشر المقالات الوطنية، والتشهير بأخطاء السلطان وفشله في قمع الثورات والدفاع عن وحدة البلاد، وفي نفس الوقت تعمل على إيصال دعوتهم للجهاد إلى عموم الأمة.

وهكذا أعلن العلماء شرعية عزل المولى عبد العزيز، ومبايعة أخيه المولى عبد الحفيظ سلطاناً في 16 غشت 1908 والذي لقب بسلطان الجهاد، لأن عقد بيعته[29] تضمن العديد من الشروط من أهمها الدعوة إلى الجهاد لاسترجاع وجدة والدار البيضاء، وعدم تنفيذ شروط الجزيرة الخضراء.

كل هذا يبين أن السياق العام لأحوال البلاد، كان يقتضي إصلاحات سياسية وإدارية عميقة، تجلت في ظهور فكرة وضع دستور للمغرب كحل لمواجهة التدخل الأجنبي وللحد من التذمر الشعبي[30]. وهكذا عرف المغرب ظهور العديد من المشاريع الدستورية خلال الفترة الممتدة من سنة 1906 إلى سنة 1908.

---

27 بنعدادة، مرجع سابق، ص. 42.

28 علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية 1894-1910، إفريقيا الشرق، 1991، ج2 ، ص. 342-243.

29 عبد الرحمان بن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، المطبعة الوطنية، 1926 ، ج1، ص. 448-454.

30 بنعدادة، مرجع سابق، ص. 39.

لمحة عن المشاريع الدستورية المغربية بداية القرن العشرين

من النتائج الإيجابية لمجلس الأعيان ظهور فكر دستوري إصلاحي، تجلى في عدد من الاقتراحات دلت على وعي وغيرة وطنية لدى عدد من رجال ذلك الوقت نذكر من بينها مشروع القائد عبد الله بن سعيد السلاوي (1904)، ومشروع الحاج علي زنيبر السلاوي (1906)، ومشروع الشيخ عبد الكريم مراد (1906)، ووثيقة بيعة المولى عبد الحفيظ (1908)، وأخيراً المشروع الذي نشر في جريدة لسان المغرب (1908).

ألح القائد بن سعيد في مشروعه على العدل والاستقامة وعقد السلم مع جميع الأجانب، وأمانة الموظفين... والأخذ بالاستعداد من جديد، مؤكداً على ضرورة نشر العلم والمعرفة بموازاة نشر العدل بين الرعية[31].

أما مشروع الحاج علي زنيبر، فهو عبارة عن مذكرة تحمل اسم "حفظ الاستقلال ولفظ سيطرة الاحتلال"، يرتكز على تحليل ثلاث نقط رئيسية: مدلول الاستقلال ومفهوم الاحتلال، ثم تقديم مجموعة من المقترحات لإصلاح وضعية البلاد، ترتكز على تشكيل مجلس الأمة، والحفاظ على وحدة البلاد باستعمال الزيّ الوطني واللغة العربية، مع ضرورة إدخال بعض اللغات الأجنبية[32]، منبهاً إلى أن "الاحتلال الوطني" يؤدي دوماً إلى ازدياد أسباب التقهقر الوطني. أمام قوة يقظة الأمم الأجنبية... مما يستلزم تدارك الأمر قبل فوات الفرصة."[33]

ركز مشروع التاجر السوري عبد الكريم مراد، على إصلاح نظام الحكم والإدارة والقضاء والأمور العسكرية والمالية مع الاهتمام بالشؤون الاجتماعية، مركزاً في مشروعه على ضرورة العودة إلى الشعب لتقرير مصيره بنفسه، وذلك

31 انظر نص المشروع عند :
- محمد المنوني، مظاهر يقظة...، مرجع سابق، ج2، ص. 130.
- ابراهيم حركات، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية، دار الرشاد الحديثة، الدر البيضاء، ط2، 1415/ 1994، ص. 151-155.
- مصطفى بوشعراء، التعريف ببني سعيد السلاويين ونبذة عن وثائقهم، ج1، 1991، ص. 167.

32 المنوني، مرجع سابق، ص. 400 و4008.

33 مذكرة علي زنيبر، عن مقالة **"أصول فكرة الحرية وحقوق الإنسان في الثقافة المغربية الحديثة والمعاصرة"** لعبد السلام حيمر، مجلة مكناسة، عدد 10، سنة 1996، ص. 185.

عن طريق تشكيل مجلس للأمة، يشترط في أعضائه حسن السلوك والعلم واستقلال القضاء ومراقبته[34].

ثم كانت وثيقة بيعة السلطان عبد الحفيظ[35] والتي تعبر أصدق تعبير عما كان يراود الأمة من الرغبة في ممارسة مسؤولياتها بإحلال دستور للبلاد. ومما جاء في شروطها:

الحكم بالعدل، إتباع سياسة الحلم والفضل، رفع شروط الخزيرات (الجزيرة الخضراء)، إرجاع الجهات المأخوذة من البلاد، إخراج الجيش المحتل من وجدة والدار البيضاء، تطهير البلاد من الحمايات، عدم استشارة الأجانب في أمور البلاد، لا تبرم معاهدات إلا بعد الصدع بها للأمة، رفع ضرر المكوس، انتخاب أهل الصلاح والورع والمروءة للمناصب الدينية، نشر العلم...[36].

يظهر أن وثيقة البيعة، كتبها علماء تبلورت في ذهنهم الفكرة الوطنية والدستورية وحاولوا أن يعبروا عنها في وثيقة البيعة التي تعتبر التزاماً من السلطان للقيام بشروطها.[37]

وأهمية هذه الشروط أنها تعتبر عقداً بين السلطان والأمة يخرج بنظام الحكم من الملكية المطلقة إلى ملكية دستورية، فلم يعد من حق السلطان أن يبرم أية معاهدة تجارية أو سلمية (مدنية أو اقتصادية) إلا بالرجوع إلى الشعب ومصادقته عليها. "كانت هذه البيعة مشجعاً للفكر الدستوري أن يبرز بشكل واضح وأن يبلور المطالب الشعبية آنذاك حتى أنه اختلط بكل الدعوات التي كانت تشغل الأمة كالدعوات الصوفية، حيث دخلت المطالبة بالدستور في الأوراد التي كانت تتلى في الزوايا وبدأ المسمعون وأهل الذكر يذكرون والجمهور يرد معهم: دستور يا الله، دستور يا رسول الله".[38]

[34] علال الفاسي، **حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية**، ط2، مطبعة الرسالة، الرباط، 1982؛ المنوني، مرجع سابق، ص. 422، ملحق 68.

[35] ابن زيدان، **الإتحاف**، مرجع سابق، ج1، ص. 452.

[36] أحمد التوفيق، **تأملات في البيعة الحفيظية**، ندوة المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912، مرجع سابق، ص. 335-347.

[37] يرى حركات (مرجع سابق، ص147)، أن نص البيعة أعده جماعة من علماء فاس بإشراف أحمد بن المواز وبإضافة شروط كانت من إملاء الشيخ الكتاني.

[38] عبد الكريم غلاب، **التطور الدستوري والنيابي في المغرب من سنة 1908 إلى سنة 1977**، الدار البيضاء، 1978، ص. 126.

ولا شك أن هذا العمل كان وسيلة اتخذها دعاة الفكرة الديمقراطية لينشروا بها مطالبهم بين الجماهير الشعبية التي كانت تصلها الدعوة عن طريق الذكر، لأن الصحف كانت قليلة ولا تنفذ للأوساط الشعبية.

وقد كانت البيعة نقطة انطلاق لجماعة" لسان المغرب "التي وضعت مشروع الدستور، ونشرته على صفحاتها في أربعة أعداد مؤرخة في 11، 18، 25 أكتوبر وأول نونبر 1908.[39]

ومن أهم ما نص عليه دستور جماعة لسان المغرب :انتخاب نواب مجلس الأمة داخل منتدى الشورى، وتحديد اختصاصات السلطان ومقامه، وحرية المعتقد الديني، ومبدأ المساواة في تقلد الوظائف المخزنية، وحرية الملكية وحرمتها، وتحريم التعذيب والجلد والسخرة، وتحريم نهب القبائل كلما انهزمت أمام جيش المخزن، وتحريم قتل الأسرى والجرحى، وإلزامية التعليم ومجانيته، وحرية التعبير وطبعه ونشره.[40]

ويعد هذا الدستور علامة واضحة على التحول العميق الذي حدث في تفكير النخبة المغربية، كما يدل على ولادة معالم حداثة سياسية داخل المجال السياسي التقليدي.

والواقع أن هذه المشاريع الدستورية، كانت رد فعل طبيعي للانحدار الذي وصلت إليه الحياة بالمغرب على عهد السلطان المولى عبد العزيز: الانحدار السياسي والمالي والعسكري، فلم يكن أن يتم الإنقاذ إلا بنظام جديد للحكم مغاير للنظام الماضي. لكن هذه المشاريع كانت تواجه عراقيل ناشئة عن تخلف فكري وثقافي عام. فنجاح أي إصلاح دستوري كان في حاجة إلى قدر من النضج الفكري والتفتح الذهني والتطور في العقليات والمعتقدات.[41]

ومما يلاحظ على هذه المشاريع تأثرها بالتجربة العثمانية، فأسلوبها وموادها جديدة على الثقافة السياسية المغربية. فهناك من الباحثين من ذهبوا

---

[39] يتركب مشروع الدستور المنشور من 93 مادة. انظر :المنوني، **اليقظة**، مرجع سابق، ص. 283-292؛ حركات، مرجع سابق، ص. 168-177.

[40] خالد الناصري، **الأبعاد الحضارية لمشروع دستور 1908**، ندوة المغرب من العهد العزيزي...، مرجع سابق، ص. 235-244.

[41] زنيبر، مرجع سابق، ص. 208.

إلى القول بأن مشروع دستور 1908 لم يكن سوى تبني للدستور العثماني لسنة 1876. ويرى العروي وجود هجرة مكثفة أقدم عليها العديد من الشباب المغربي إلى الشرق، واتصلوا هناك بدعاة الإصلاح كالكواكبي ومحمد عبده والأفغاني، فحملوا بعض أفكارهم الإصلاحية إلى المغرب سواء في العقيدة أو الحكم[42]. بالإضافة إلى أن الحركة الدستورية التي شهدتها الدولة العثمانية - كما سبق أن رأينا - استهوت نخبة من المثقفين المغاربة الذين أصبحوا يرون في الباب العالي القوة السياسية الوحيدة القادرة على التصدي للأطماع الأوربية.

وبالرجوع إلى المواطن الأصلية لأصحاب المشاريع الدستورية، نجد جلهم ذوي انتماءات شرقية كعبد الكريم مراد الطرابلسي وجماعة لسان المغرب (الأخوان آرتور وفرج الله نمور)، أما التاجر زنيبر فقد سبق له أن عاش في المشرق العربي وتأثر بالحركة الإصلاحية هناك. أضف إلى كل هذا أن هذه الجماعة كانت لها علاقة وطيدة بجماعة الاتحاد والترقي التركية[43]. ووجود مقر جريدة "لسان المغرب" في طنجة يسهل الاتصال ويقرب أفكار الحركة الوطنية الدستورية في المغرب من الحركة الدستورية في بلاد الخلافة.

Résumé

Naissance du mouvement constitutionnel dans le monde musulman en 1908: l'exemple du Maroc

Je vais essayer, à travers cette recherche, d'éclairer les origines du mouvement constitutionnel au Maroc, et d'illuminer ses fils conducteurs à la fois internes ou externes, et ce en trois points primordiaux.

Primo, le contexte historique qui a donné naissance au projet constitutionnel au Maroc, à la fin du 19ème et au début du 20ème siècle.

- *Secundo, l'évolution interne qui a entraîné l'idée de l'ordre constitutionnel.*
- *Tercio, les facteurs extérieurs qui ont contribué au projet de la constitution marocaine.*

[42] Laroui Abdellah, **Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain**, Maspero, Paris, 1977.

[43] محمد زين الدين، نشأة الدستورانية المغربية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ع 56؛ وانظر على الموقع الإلكتروني :

http://perso.menara.ma/zineddine.m